تطور النظام السياسي والتجربة الديمقراطية في تنزانيا ١٩٩٢-١٩٩٥
(دراسة تاريخية)

م. م احمد ماجد احمد

ماجستير تاريخ معاصر- علاقات دولية

كلية الآداب – جامعة بغداد

ahmed.majid@coart.uobaghdad.edu.iq

الملخص

تتمتع تنزانيا باستقرار شبه كامل مقارنة بنظيراتها في منطقة شرق ووسط إفريقيا؛ حيث لم تشهد حروبًا ونزاعات قَبَلية أو تمردًا مسلحًا أو حروبًا دينية بخلاف معظم دول الجوار في المنطقة، وهذا ما مكن تنزانيا من التطور وجعلها نموذجًا للاستقرار السياسي والتعايش السلمي في منقطة تعد من أكثر المناطق صراعًا في إفريقيا ، وذلك يعود الى تبني تنزانيا قوانين نظام التعددية الحزبية منذ عام ١٩٩٢، بالرغم من سيطرة الحزب الواحد على اغلب المقاعد البرلمانية والحصول على منصب الرئيس ، الا ان ذلك لم يمنع من تشكيل احزاب سياسية جديدة مثل بعضها المعارضة والبعض الاخر دخل في تحالفات تشكيل الحكومات المتعاقبة منذ ان أُجريت أول انتخابات للحكومات المحلية بعد تطبيق سياسة التعددية الحزبية في عام١٩٩٣، وقد كانت بداية عهد جديد من التطور في النظام السياسي وبداية حقبة الديمقراطية في تنزانيا .

الكلمات المفتاحية: التحولات السياسية، تنزانيا، النظام الانتخابي، التجربة الديمقراطية

Abstract

Tanzania has near-tatal stability compared to its counterparts in the East and Central African region, since there were no wars, tribal conflicts, armed insurgency, or religious wars, unlike most neighboring countries in the region. This has enabled Tanzania to develop, making it a model of political stability and peaceful coexistence in one of the most conflicted regions in Africa. This is due to Tanzania's adoption of multiparty system laws since 1992. Despite the control of the one party on most of the parliamentary seats and obtaining the office of president, however, this did not prevent the formation of new political

parties, some of which represented the opposition, and others entered into coalitions to form successive governments, since the first elections for local governments were held after the implementation of the multiparty policy in 1993. It marked the beginning of a new era of development in the political system and the beginning of the era of democracy in Tanzania.

Keywords: Political transformations, Tanzania, Electoral system, Democratic experience

*إشكالية البحث :

شهدت تنزانيا منذ عام ١٩٩٢ تحولات جوهرية في بنيتها السياسية بانتقالها من نظام الحزب الواحد إلى التعددية السياسية، لكن هذا التحول رافقته تحديات تتعلق بطبيعة التحول الديمقراطي وفعالية المؤسسات السياسية ومدى تحقق التعددية الفعلية، فما طبيعة التحول السياسي الذي شهدته تنزانيا في هذه الفترة؟ وما مدى نجاح التجربة الديمقراطية الناشئة بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٥؟

*فرضيات البحث:

١-إن الانتقال إلى التعددية الحزبية في تنزانيا عام ١٩٩٢ كان تحولاً شكلياً أكثر منه جوهرياً في المرحلة الأولى .٢-واجهت التجربة الديمقراطية التنزانية تحديات بنيوية مثل ضعف مؤسسات الدولة وهيمنة الحزب الحاكم. ٣-الانتخابات العامة لعام ١٩٩٥ مثلت اختباراً أولياً لمدى ترسخ الديمقراطية، لكنها كشفت عن استمرار السيطرة السياسية لحزب الثورة (CCM) .

* أهداف البحث:

١-تحليل العوامل السياسية والاقتصادية التي أدت إلى التحول نحو التعددية الحزبية. ٢- تقييم أداء النظام السياسي في ظل الديمقراطية الناشئة . ٣-دراسة الانتخابات العامة لعام ١٩٩٥ كأول ممارسة ديمقراطية تعددية .٤-فهم دور الفاعلين المحليين والدوليين في دعم أو إضعاف هذا التحول .

*أهمية البحث:

١- يسهم في فهم خصوصية التحول الديمقراطي في دول شرق إفريقيا . ٢-يوضح التحديات التي تواجه النظم السياسية الناشئة عن الأنظمة الأحادية . ٣-يضيف إلى أدبيات التحول الديمقراطي في إفريقيا جنوب الصحراء .

*حدود البحث :

١-الحدود الزمنية: من ١٩٩٢ (إقرار التعددية الحزبية) حتى ١٩٩٥ (الانتخابات العامة). ٢-الحدود الجغرافية :جمهورية تنزانيا المتحدة. ٣-الحدود الموضوعية :تركز على التطور السياسي والديمقراطي دون التطرق المفصل للأبعاد الاقتصادية أو الاجتماعية.

*منهجية البحث :

١-المنهج التاريخي التحليل لتتبع التحولات السياسية .٢- منهج دراسة الحالة لدراسة الانتخابات العامة عام ١٩٩٥ .

مقدمة

ارتبط تاريخ قيام الدول الإفريقية في العموم بالحقبة الاستعمارية التي تعرضت لها دول القارة الإفريقية مما استلزم تشكيل حركات تحررية لمناهضة المستعمر وتحقيق الاستقلال، وهذا ما جعل قادة التحرير يستكملون عملية البناء السياسي عبر قيادتهم للدولة وفَرْض منطقهم في الحكم وهذه النقطة تشترك فيها كل دول القارة دون استثناء بوصفها مستعمرات أوروبية .

اما بالحديث عن تنزانيا فهي جمهورية اتحادية تتألف من اتحاد (تنجانيقا وزنجبار)، وهي من الدول المهمة اقليمياً ودولياً كونها تمتلك موقعاً جغرافياً متميزاً وامكانات اقتصادية هائلة غير مستغلة فضلا عن حجم الايدي العاملة والقوة البشرية المتجددة، ولذلك كانت تنزانيا من الدول التي تعرضت الى الغزو الاستعماري وبشكل مستمر ومن العديد من الامبراطوريات الاستعمارية فقد تم غزوها من قبل البرتغال ثم الالمان والبريطانيين، وبذلك تكون قد مرت بظروف صعبة واطماع مستمرة ولم ترى النور والاستقرار طوال عقود من الزمن، الى ما بعد حصولها على الاستقلال والاعتراف رسمياً بجمهورية تنزانيا المتحدة عام ١٩٦٤ ، وقد اصبح جوليوس نيريري اول رئيس للجمهورية، اذ يعدّ نيريري المؤسس الأول لتنزانيا الحديثة، وخلال فترة حكمه تم اعتماد نظام الحزب الواحد مباشرة وحظر التعددية الحزبية مما اسم في اتحاد حزب تنجانيقا الوطني الأفريقي والحزب الافروشيرازي ضمن حزب واحد عرف بحزب الثورة(شاما تشاما بيندوزي) ، وقد اتبع سياسة تهدف الى السيطرة المطلقة على الحياة السياسية وتوجيه الاقتصاد الاشتراكي وتحجيم دور الاعلام من اجل احكام قبضته على الدولة التنزانية .

بعد تولي الرئيس الجديد علي حسن موينى رئاسة تنزانيا عام ١٩٨٥، اصدر برنامج إصـــلاحات ليبرالية ورشح لجنة سميت لجنة نيالالي مكرسة للتحضير للانتقال إلى نظام سياسي متعدد الأحـــزاب وبناءً على أعمال الهيئة تم إصدار العديد من التعديلات الدستورية الخاصة بذلك ، وقد تم اعتماد نظام تعدد الاحزاب لاحقاً بما يتلاءم مع طبيعة النظام العام والتوجهات الدولية، فقد تبنّت تنزانيا التعدديـــة السياسية وفتحت المجال لتشكيل الأحزاب السياسية في رغبةً منها بالانفتاح السياسي، لكن خصوصية الوضع في تنزانيا وإفريقيا بشكل عام من حيث البنى التقليدية السياسية والاقتصادية ساهم في استمرار نظامٍ سياسي يهيمن عليه حزب واحد مع وجود معارضة ضعيفة ومجزّأة، ما ادى الى ظهور تعددية حزبية وسياسية شكلية فقط، على اعتبار أنّ حزب الثورة (CCA) فاز بمختلف الانتخابات منذ اعتماد نظام التعددية في ١٩٩٥.

المبحث الأول: اشكالية النظم السياسية في تنزانيا ١٩٦١-١٩٩٢

جمهورية تنزانيا الاتحادية هي إحدى دول شرق افريقيا حصلت على استقلالها عام ١٩٦١برئاسة الرئيس جوليوس نيريري تقع جمهورية تنزانيا الاتحادية في الشرق من وســـط القـــارة الإفريقيّـــة، وتحديدا ما بين أوغندا وكينيا من الشمال ، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا مـــن الغرب، وتحدها ملاوي وموزامبيق وزامبيا من الجنوب، أمّا إلى الشرق من تنزانيا فهنـــاك المحـــيط الهندي الذي تطل عليه هذه الدولة ، وقد اشتق اسم تنزانيا من اندماج تنجانيقا وزنجبار اللتين توحدتا في عام ١٩٦٤ لتشكيل جمهورية تنجانيقا وزنجبار الاتحادية والتي تم تغيير اسمها في وقت لاحق إلى جمهورية تنزانيا المتحدة، وتمت صياغة دستورها في المؤتمر الدستوري الذي عقد في لنـــدن بعـــد مفاوضات بين القوى الاستعمارية والحزبين السياسيين الرئيسيين ليتم التوصل خلالها الـــى اعـــلان تنزانيا جمهورية اتحادية . [١]

عرفت تنزانيا التنوع العرقي كباقي دول المحيط الإقليمي، حيث تضم ما يقارب ١٢٥ مجموعـــة عرقية موزعة بين مدنها الساحلية والقارية، منها عناصر عربية وأخـــرى إفريقيـــة، ومـــن أشـــهر المجموعات العرقية في تنزانيا ماساي وبانتو وهما العنصر المكون لغالبية السكان التنزانيين، وكذلك سوكوما وتشاغا ونياموزي ، فضلا عن العرقيات الأجنبية المستوطنة في البلد كالمجموعات العربية

(١) سارة حسين لفته ، النظام السياسي في تنزانيا دراسة عوامل الاستمرار والاستقرار بعد عام ٢٠١٥، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٢٢،ص ١٥-٢٠.

والباكستانية والهندية والأوروبية ، وهذا التعدّد الديني والعِرقي لم يؤثّر سلباً على الاستقرار السياسي في تنزانيا على عكس الدول المجاورة التي لا تزال تعاني حروباً أهلية [١]

ان ذلك التنوع العرقي كان قد انعكس بطبيعة الحال على التنوع الديني لذا نجد ان هنالك مجموعات عرقية ودينية مختلفة ، وقد بلغ نسبة المسلمين في تنزانيا ما يقارب ٦٠%، في حين تصل نسبة المسيحيين إلى ٣٠%، فضلا عن الديانات الأخرى كالهندوسية والبوذية بنسبة ٤% من السكان التنزانيين ، والأمر المميّز لدولة تنزانيا الاتحادية هو حرية المعتقد والمساواة في الحقوق والواجبات بين كل الطوائف والاعراق لضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي ، فهنالك حظرٌ تجاه الجماعات الدينية الراغبة في تشكيل أحزاب سياسية، ورفض صريح تجاه تبنيها للشعارات الدينية أو العِرقية، وهذا مما يكفل لكل مجموعة عرقية او دينية خصوصياتها وأهدافها دون إقصاء أو تهميش للمجموعات الأخرى. [٢]

أولا: النظام السياسي والدستوري لمرحلة ما بعد الاتحاد ١٩٦٤-١٩٨٥

اتحد الاقليمان في ٢٦ ابريل- نيسان ١٩٦٤ إذ تم اقرار دستور اتحادي في العام ١٩٧٧ كما ذكر سابقا مع بعض التعديلات، وقد حصل اقليم زنجبار بموجب دستور الاتحاد على حكم شبه ذاتي، وفي العام ١٩٧٩ تم اقرار دستور محلي لزنجبار، ثم الغي وتم اقرار دستور جديد لها في العام ١٩٨٤، وان ابرز ما في هذه المرحلة انه مجرد اعلان الاتحاد بين البر الرئيسي (تنجانيقا) واقليم زنجبار العام ١٩٦٤ تم حظر التعددية الحزبية وسمح لنظام الحزب الواحد باتحاد حزب اتحاد تنجانيقا الوطني الأفريقي، والحزب الافروشيرازي ضمن تكتل أو حزب واحد، بتسمية حزب الثورة(شاما تشا ما بيندوزي)، وبهذا أصبح هو المهيمن على العملية السياسية في تنزانيا الاتحادية بداية من العام١٩٧٧. [٣]

لقد اعتمد النظام السياسي في عهد الحزب الواحد سياسة اقتصادية اشتراكية قائمة على مبدأ الاعتماد على الذات، والتي تعرف باللغة السواحلية التنزانية بكلمة (أوجاما)، التي نص عليها إعلان أروشا في العام ١٩٦٧، وتتمحور حول محاولة القضاء على التهميش والإجحاف الاقتصادي، وتحقيق

(١) عثمان حنظل حسين ، الديمقراطية والتنوع المجتمعي في القارة الافريقية – تنزانيا انوذجا ، مجلة كلية الامام الكاظم (ع) ، العراق ، مجلد ٧ ، عدد ٣، ٢٠٢٣، ص ١٤٥.

(٢)حفيظة طالب، تنزانيا نموذجا للاندماج المجتمعي في افريقيا: الاستراتيجيات والتحديات، المنتدى الإسلامي، العدد ٣٥، الشارقة، ٢٠١٨، ص ٦٩-٧٤.

(٣) محمد عاشور مهدي، دليل الدول الافريقية: مشروع دعم التكامل الأفريقي، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٧٧ – ١٨١.

العدالة والمساواة في توزيع الثروة وتكافؤ الفرص بما يضمن حسن العلاقات فيما بين المجموعات العرقية. والاوجاما هي حركة قروية جماعية ريفية للاشتراكية الأفريقية والاعتماد على الذات، واجه (اوجاما) في النهاية استياء شعبيا متزايدا وتم التخلي عنه تدريجيا في السبعينيات والثمانينيات، لاسيما كان حزب (شاما تشا مابيندوزي) هو القوة المركزية في المجتمع بسيطرته على السلطة فمنه يأتي الرئيس دائما ويحصل على الاغلبية في البرلمان وتأتي منه الحكومة، الا ان هيمنته الشديدة على المشهد السياسي بدأت في التأكل بشكل تدريجي بسبب عودة التعددية الحزبية في العام ١٩٩٢ إذ نشأت عدة أحزاب معارضة للحزب المهيمن إلا انه ظل مسيطرا على السلطة. وتتميز مرحلة الحزب الواحد من حيث علاقة المجموعات الدينية والعرقية فيما بينها علاقة السلام والتسامح. لاسيما ان هيمنة الحزب الوحيد في هذه المرحلة بحجة أن هذا البلد الفقير الجديد ليس لديه الوقت أو الموارد ليضيعها في الخلافات السياسية إذ ما كان ضروريا هو الوحدة السياسية. (١)

١ – تعديل النظام الدستوري لعام ١٩٧٧

أتحدت جمهورية تنجانيقا وجمهورية زنجبار الشعبية في ٢٦ نيسان ١٩٦٤ وشكلتا الدولة التي كانت تسمى أولاً جمهورية تنجانيقا وزنجبار المتحدة، وفي كانون الأول ١٩٦٤ أقر برلمان جمهورية تنجانيقا وزنجبار المتحدة القانون الذي كان قانون الجمهورية المتحدة (إعلان الاسم) ، أذ كان لهذا القانون أثر تغيير اسم جمهورية تنجانيقا وزنجبار المتحدة إلى جمهورية تنزانيا المتحدة. باختصار، كان لدى تنزانيا دستورين، الأول هو الدستور المؤقت لعام ١٩٦٥ والثاني هو دستور جمهورية تنزانيا المتحدة لعام ١٩٧٧، الجمعية التأسيسية لتنزانيا في ٢٦ نيسان١٩٧٧ كدستور دائم لتنزانيا، وقد تم التصديق على الاتفاقيات تحت اسم (مواد الاتحاد)، وأصبحت جزءا من الدستور الجديد باسم (اعمال الاتحاد)، وقد كانت السمة الأبرز لقوانين الاتحاد هي إنشاء هيكل حكومي مزدوج يمثل أيضا جزءا من دستور تنزانيا. تضمنت هذه البنية حكومة واحدة للاتحاد وحكومة مستقلة إلى حد كبير لزنجبار ضمت حكومة زنجبار برلمانها ورئيسها، وشغل رئيس زنجبار منصب نائب رئيس الاتحاد. (٢)

في نهاية شهر تشرين الأول، عدّل البرلمان التنزاني دستور البلاد لعام ١٩٧٧، حيث تم تمرير مشروع القانون بعد نقاشات حامية دامت خمسة أيام، وتضمنت سبع تعديلات منها: رفع الحد الأدنى

(١) سعيد اسماعيل ندا ، بعد انتخابات ٢٠١٥ : مستقبل التجربة الديمقراطية في تنزانيا ، مجلة افاق افريقية ، مجلد ١٣، عدد٤٤، القاهرة ، ٢٠١٦، ص ٧٨-٧٩.

(٢)عبد السلام ابراهيم بغدادي ، النظام السياسي لجمهورية تنزانيا الاتحادية ١٩٦٤-١٩٨٥،معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، بغداد ، ١٩٨٦، ص ٣٣.

لعمر المرشحين للرئاسة في الانتخابات المقبلة من ٣٠ سنة الى ٤٠ سنة، وتحديد الولاية التي يمكن لأي رئيس ان يعمل فيها بما لا يزيد عن ولايتين مدة كل منهما خمسة سنوات، وبحسب الدستور الجديد فإن فشل شخص في انهاء ولاية الخمس سنوات الأولية أو الفشل في إعادة انتخابه لولاية ثانية، فإنه تلقائيا يحرم من انتخابه رئيسا في المستقبل. (١)

تعزز المادة (٥٣)من الدستور الجديد سلطة البرلمان على الحكومة وتكفل هذه الاسبقية وهذا ما تؤكده مادة فرعية تؤكد حرية أعضاء البرلمان في أداء واجباتهم في التفكير والتصرف والتعبير عن آرائهم بحرية مع حمايتهم أيضا من الملاحقة القضائية خارج البرلمان ، ولزيادة مشاركة النواب في عملية الحكم، سيتم تشكيل اللجنة التنفيذية الوطنية للحزب الحاكم (CCM)، من أعضاء مجلس النواب ولضمان تنفيذ القرارات البرلمانية فعليا، سيكون لكل برنامج إنمائي قانون محدد يسن له في البرلمان، وقد أعلن رئيس الوزراء عن تعديل من شأنه زيادة عدد أعضاء البرلمان الذين يمثلون زنجبار، والذي كان من المأمول أن يحقق تمثيلا أكثر توازنا (داخل الاتحاد)، مما يوفر رابطا أكثر فعالية بين مجلس النواب في زنجبار وبرلمان الجمهورية المتحدة، كما أدخلت بعض التغييرات من أجل زيادة التعاون بين حكومة الاتحاد وحكومة زنجبار ، ومن الواضح أن الحق في تقسيم البلاد إلى مناطق ومقاطعات سيكون الآن واجب رئيس الجمهورية المتحدة، بعد التشاور مع رئيس زنجبار ، كذلك ينص التعديل السادس على أن محكمة الاستئناف ستكون في المستقبل محكمة استئناف للجمهورية المتحدة بأكملها تحت ولاية رئيس القضاة، على الرغم من أنه يجوز تعيين القضاة من كلا جانبي الاتحاد. وينشئ التعديل السابع والأخير حسابا ماليا مشتركا ولجنة مالية مشتركة، يهدفان مرة أخرى إلى تعزيز توحيد الاتحاد. وأشار رئيس الوزراء، في تلخيصه لليوم الأخير من المناقشة، إلى قانون الاحتجاز الوقائي الذي رغب بعض الأعضاء في إلغائه واعترفوا بأنه "قانون لا ينبغي لأي تنزاني أن يفخر به" بل هو "شر لا بد منه" إذ سيكون إدراجه في الدستور بمثابة "إعطاء القانون كرامة لا يستحقها". وقال إن الدستور الجديد، في رأيه، كان "خطوة كبيرة إلى الأمام في تعزيز استقلال بلدنا وحرية جميع شعب تنزانيا".(٢)

وبتعبير آخر، وضعت هذه الإصلاحات الدستورية العملية الديمقراطية في تنزانيا على مسار تقدمي. إن تحديد فترة ولايتين مدة كل منهما خمس سنوات التي يمكن فيها لأي شخص أن يتولى منصب

(١) عمر عيسى، القانون الدستوري: دليل المبتدئين، (د . م) ، ٢٠١٦، ص٢٤٧ – ٢٥٥.

)2 (Karume, S. et al, Dilemmas of Political Transition: Towards Institutionalization of Multiparty Democracy in Tanzania, Johannesburg (2004) , 143.

الرئيس قد أدرك حقيقة أن بناء الأمة هو عملية طويلة ومرهقة لا يمكن إنجازها في حياة شخص واحد. وهناك من تساءل لماذا يتم إجراء كل هذه التغييرات الآن، بينما يفكر الرئيس جوليوس نيريري في التنحي. قد يتمكن المراقبون الموضوعيون من أن يروا بوضوح أنه لم يكن هناك وقت آخر أفضل لحدوث هذه التغييرات. وبالنظر إلى حقيقة أن الديمقراطية هي الحق في الاختيار، بما في ذلك الاختيار الخاطئ، فليس من الصعب أن نرى لماذا وجد التنزانيون أنه من الضروري تزويد أنفسهم بإجراءات قضائية لتصحيح أخطائهم الديمقراطية المحتملة في المستقبل. علاوة على ذلك، في جميع المجتمعات الديمقراطية الحقيقية، الدستور هو دائما شيء حي. إذ يتغير باستمرار بما يتماشى مع احتياجات الناس ومستوى فهمهم للقضايا السياسية والإنمائية فضلا عن الوضع الاقتصادي للمجتمع المعني ، وإن تخفيض عدد أعضاء البرلمان المعينين هو عمل ديمقراطي فعال للغاية، وكذلك الصلاحيات الجديدة المخولة للبرلمان. فإن العدد المتزايد من البرلمانيين المنتخبين سيضمن ألا يكون الرئيس المنتخب محاطا بأشخاص قد يكونون في حالة اتفاق مع آرائه كوسيلة لإظهار الامتنان لتعيينهم من قبله. ويلزم منح البرلمان سلطات خاصة واعترافا خاصا لضمان التفاعل الفعال بين الشعب والحكومة. والدستور المعدل يعطي كليهما. وما يجب أن ينتظره التنزانيون الآن هو ما إذا كان سيتم وضعها للتنفيذ بالفعل وكيف. [١]

٢- التمثيل السياسي في دستور ١٩٧٧

وافق بالشكل الرسمي مجلس الشعب في ابريل نيسان العام ١٩٧٧ على دستور دائم لتنزانيا. فأن الدستور الدائم هو دستور جمهورية تنزانيا المتحدة والمعروف أيضا باسم دستور تنزانيا الرابع، وتم التصديق عليه في العام 1977 ومازال نافذ المفعول ويطبق في جمهورية تنزانيا الاتحادية، أذ تم اعتماد دستور جمهورية تنزانيا المتحدة لعام ١٩٧٧ وهو المصدر الرئيس لقوانين جمهورية تنزانيا المتحدة، وينطبق على كل من قسمي الاتحاد فيما يتعلق بالمسائل التي تهم الاتحاد، ويعترف الدستور بأن حماية وتعزيز حقوق الإنسان شرط لا غنى عنه لتنمية المجتمع التنزاني، ومنذ العام ١٩٧٧ أدخلت تعديلات مهمة تعكس التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع التنزاني، ومنها إدراج تشريع خاص بالحقوق في العام ١٩٨٤ ، وإدخال نظام التعددية الحزبية في العام ١٩٩٢. [٢]

(1) FCO,British High Commission, Department of East African, Tanzania – Internal Political, 31/4420, 17 December 1984,P3-7.

(٢) محمود شاكر، التاريخ الإسلامي - التاريخ المعاصر شرق افريقيا، دار الكتب الاسلامي ، بيروت ، ١٩٩٧، ص١٧٧.

لذا يحتوي الدستور على تشريع الحقوق السياسية والمجتمعية التي تتضمن حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتوجد هذه الحقوق والحريات في الفرع الأول من الفصل الثالث في الدستور من المواد من ١٢ إلى ٢٤ ، أما المواد من ٢٥ حتى ٢٨ فتفرض على كل فرد الواجبات والالتزامات المتعلقة باحترام حقوق الآخرين والمجتمع، وتنص المادة ٢٩ على التزام المجتمع تجاه كل فرد، وتنص المادة ٣٠ على أحكام إنفاذ الحقوق الأساسية في المحاكم، فضلا عن ذلك يتضمن الفرع التاسع من الفصل الأول من الدستور المبادئ التوجيهية لسياسة الدولة وهي المبادئ التي تهدف إلى توجيه السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في وضع تنفيذ السياسات الوطنية، وفي وضع وسنّ القوانين، وفي تطبيق الدستور وأي قانون آخر فيما يتعلق بالإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وضمنت التعديلات الدستورية الرابعة عشرة حذف جميع البنود المعوقة التي تضعف التمتع بحقوق الإنسان في تنزانيا، والدستور هو نتاج العصر الذي كتب فيه، لذا كانت هناك، وجهات نظر مختلفة بين عامة الناس بشأن الشرعية السياسية والقانونية لهذا الدستور ومن ثم دعا إلى اعتماد دستور جديد وقدمت الحكومة في البرلمان مشروع قانون يقترح إنشاء لجنة مراجعة للدستور تتولى تنسيق عملية جمع آراء ووجهات النظر للجمهور عن العملية ضمن أمور أخرى. (١)

وبالمثل ينص الفصل الثالث من دستور زنجبار على شرعية الحقوق بينما تنص المادة (٢٥/أ) منه على إجراءات تنفيذ الحقوق والواجبات الأساسية. لذا نجد أن دستور ١٩٧٧ ينص على الإطار القانوني الصريح لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتشكيل الاحزاب السياسية بشكل عام وهو الراعي لبقية القوانين في الدولة، ومنذ العام ١٩٧٧ تم تطبيق العديد من التعديلات على الدستور يرتبط العديد منها بالعلاقة بين الحكومة الموحدة وحكومة زنجبار، وفي أوائل التسعينيات أطلق رئيس الاتحاد علي حسن موينى برنامج إصلاحات رشح لجنة سميت لجنة (نيالالي) على أسم رئيسها فرانسيس نيالالي مكرسة للتحضير للانتقال إلى نظام سياسي متعدد الأحزاب بناءً على أعمال الهيئة وتم إصدار العديد من التعديلات يمكن ايجازها بالآتي:

١-اشاره التعديل الثامن العام ١٩٩٢ على أنه يمكن لعضو أي حزب سياسي مسجل الترشح لأي مقعد سياسي، بشكل متماسك تم تحديد قواعد جديدة تحكم تسجيل الأطراف، أعاد التعديل التاسع تنظيم الانتخابات الرئاسية وأدخل إمكانية عزل البرلمان، علاوة على ذلك فصلت مهام الرئيس عن رئيس الوزراء.

(١)دستور جمهورية تنزانيا المتحدة المعدل ، المادة ٣ ، لعام ١٩٧٧.

٢-تم تعديل العلاقات بين زنجبار والاتحاد، أذ نص التعديل الحادي عشر على رئيس زنجبار ونائب رئيس الاتحاد لهم دورين مختلفين ومستقلين.

٣-تم التعديل الثالث عشر للدستور في أبريل نيسان ٢٠٠٠ وأدخلت التغييرات الآتية:

أ-بتحقيق أغلبية بسيطة مطلوبة يمكن اختيار الرئيس، في حين كان المرشح في السابق يحتاج إلى ٥٠% من الأصوات في الانتخابات الرئاسية ليتم إعلانه رئيسا للجمهورية المتحدة.

ب-سمح التعديل الدستوري للرئيس بترشيح ما يصل إلى ١٠ أعضاء في البرلمان، في حين لم يكن للرئيس في السابق سلطة ترشيح أي هيئة للبرلمان، فجميع أعضاء البرلمان كانوا ينتخبون من دوائر انتخابية باستثناء النائب العام والنساء في المقاعد الخاصة وممثلي مجلس زنجبار ، وزيادة عدد المقاعد الخاصة بالنساء إلى ٢٠% بعد ان كان ١٥% حسب إعلان المفوضية القومية للانتخابات من حين لآخر بموافقة رئيس الجمهورية . (١)

ثانيا – مرحلة التطور السياسي ١٩٨٤-١٩٩٢

لم يسعَ الرئيس التنزاني الأول" نيريري "إلى ترسيخ مبدأ القبلية وتكريس السلطة في يد قبائل بعينها بقدر ما سعى إلى تعزيز هوية المواطنة والانتماء إلى تنزانيا اشتراكية حرة كزعيم قومي أسهم في استقلال البلاد، وذلك إذا ما قورن بالنخب التي حكمت أغلب دول المنطقة وخاصة كينيا عندما كانت تحت حكم الزعيم جومو كينياتا، أول رئيس لكينيا بعد الاستقلال، والذي ظل 32 عامًا في الحكم قضى فيها جُلَّ وقته في تكريس القبلية والاستئثار بالسلطة لصالح قبائل بعينها والتي أدت بدورها إلى كراهية متزايدة بين المجتمع الكيني على أسس عرقية تهدد مستقبل كينيا في الوقت الحاضر ، ففي الوقت الذي توضح أدلة علمية أن عدم المساواة في توزيع الثروة والأراضي زاد العداء العِرقي في كينيا وغيرها من الدول في المنطقة فإن المساواة في الحصول على الموارد في تنزانيا أسهمت، وبشكل واضح، في ترقية التعايش السلمي بين المجموعات العِرقية والدينية1 (فعلى الرغم من أن حزبًا واحدًا يسيطر على السلطة في تنزانيا منذ الاستقلال، أي قبل خمسين عامًا، إلا أنه نجح في تأسيس الدولة بعيدًا عن القَبَلية فوجدت القبائل كافة نفسها في السلطة، الأمر الذي أغلق أبواب الفتنة فيها وأدى إلى استقرار

(12) FCO,British High Commission, Department of East African, Tanzania – Internal Political, 31/6626, 17 December 1991, P3.

سياسي أبعد تنزانيا عن إشكاليات الصراع وعدم الاستقرار والذي يرتبط في المقام الأول بالروابط والتفاعلات العِرقية والعنف السياسي المرتبط بالتحول الديمقراطي. (١)

لعبت السياسة التعليمية التي انتهجتها الأنظمة المتعاقبة في تنزانيا أيضًا دورًا كبيرًا في تطوير الشعور الوطني مما رسَّخ احترامًا متبادلًا بين المجتمع بأطيافه العرقية والدينية وهو ما يؤكده شعار الدولة" الوحدة من خلال التنوع "، ولعل التناوب بين المسلمين والمسيحيين في تولي السلطة في تنزانيا أمر آخر لعب دورًا كبيرًا في تنمية التعايش الديني حيث تعاقب على الحُكم في تنزانيا أربعة رؤساء منذ الاستقلال، وتم انتخاب كل واحد منهم لدورتين ، وتولى بعده المسلم علي – متتاليتين؛ فكان الزعيم جوليوس نيريري، أول رئيس لتنزانيا، مسيحي ، وأخيرًا الرئيس الحالي مريشو جاكيايا) ، ثم بنجامين وليام –(حسن موينى(كيكويتي، وهو مسلم وستنتهي فترة ولايته أكتوبر/تشرين الأول 5132. وإن لم يكن ذلك التناوب غير مقنَّن في دستور البلاد، لكنَّه يشكِّل اتفاقًا خارج الدستور تعارف عليه التنزانيون في إطار ممارسة ما عُرف ب"الديمقراطية التوافقية"، في مقابل المواجهة بالتناقضات العِرقية، أو الصراعات الدينية؛ مما جعل تنزانيا بعيدة عن التحول الديمقراطي في إفريقيا والذي دائمًا ما ينتهي بصراع عِرقي أو ديني .ويمكن أن نشير إلى العديد من الحالات التي أخفقت فيها عمليات التحول الديمقراطي في تحقيق الاستقرار، بل إنها تسببت في ازدياد حدَّة الصراعات الداخلية، وتقويض دعائم الاستقرار الداخلي. (٢)

لم تشكل العوامل العرقية والدينية في تنزانيا عاملا حاسما في توزيع الموارد، ولم يسبق أن احتلت مسألة العرق والدين دورا بارزا في المشهد السياسي التنزاني، على الرغم من أن بعض القبائل في عهد الاستعمار حظيت بفرص التعليم أكثر من غيرها، واستمرت هذه السياسة بعد أن تولى "جوليوس نيريري"، أول رئيس لتنزانيا بعد الاستقلال، منصب رئيس الجمهورية لم يسع الرئيس التنزاني الأول "نيريري" إلى ترسيخ مبدأ القبلية وتكريس السلطة في يد قبائل بعينها بقدر ما سعى إلى تعزيز هوية المواطنة والانتماء إلى تنزانيا اشتراكية حرة كزعيم قومي أسهم في استقلال البلاد ، وبالرغم من أن حزبا واحدا يسيطر على السلطة في تنزانيا منذ الاستقلال، أي قبل خمسين عاما، إلا أنه نجح في تأسيس الدولة بعيدا عن القبلية فوجدت القبائل كافة نفسها في السلطة، الأمر الذي أغلق أبواب الفتنة

(13). سالم عبدالله فلاح ، جوليوس نيريري مناضل وحكيم افريقي ١٩٢٢-١٩٩٩م، مجلة العلوم الانسانية ، كلية الاداب ، جامعة بنغازي ، عدد ٣٠، ٢٠١٧، ص ١٠٥.

(٢) علي جبريل الكتبي، تنزانيا في افريقيا: نموذج للاستقرار السياسي والتعايش الديني، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥، ص٤.

فيها وأدى إلى استقرار سياسي أبعد تنزانيا عن إشكاليات الصراع وعدم الاستقرار والذي يرتبط في المقام الأول بالروابط والتفاعلات العرقية والعنف السياسي المرتبط بالتحول الديمقراطي".[١]

لعل التناوب بين المسلِمين والمسيحيين في تولي السلطة في تنزانيا أمر آخر لعب دورا كبيرا في تنمية التعايش الديني حيث تعاقب على الحكم في تنزانيا أربعة رؤساء منذ الاستقلال، وتم انتخاب كل واحد منهم لدورتين متتاليتين، فكان الزعيم جوليوس نيريري، أول رئيس لتنزانيا، مسيحي (١٩٦١ – ١٩٨٥)، وتولى بعده المسلم علي حسن موينى (١٩٨٥ – ١٩٩٥)، في عام ١٩٨٥ اختير علي حسن موينى رئيسا للبلاد وهو زنجباري وحصل على نسبة ٩٥,٦٨% من الأصوات، وتولى رئاسة زنجبار لمدة سنة قبل اختياره رئيسا لتنزانيا. أقر الرجل الكثير من الخطط التنموية وحاول بأقصى جهده إخراج البلد من عنق الزجاجة وإصلاح ما أفسده سلفه. وفي عام ١٩٩٠ أعيد انتخاب موينى وحصل على نسبة ٩٧,٧٩% من الأصوات. وفي عام ١٩٩٢ انتعشت السياسة التنزانية بسماح الرئيس ومصادقة البرلمان على التعددية الحزبية بعد سيطرة الحزب الواحد على السلطة منذ الاستقلال. [٢]

المبحث الثاني : تطور النظام السياسي والتجربة الديمقراطية ١٩٩٢-١٩٩٥

وحققت تنزانيا منجزات بظروف واوضاعا ليست سهلة يلزم المحافظة عليها، وهذه مهمة صعبة في هذه المرحلة التي تزداد فيها التطورات اللحظية والغير متوقعة بشقيها الطبيعي والبشري والتي تتطلب الاستعداد بكل ما يمكنها من احتواء تلك المتغيرات او تطويعها والتعامل معها بالقدر الذي يتيح لها المحافظة على الاستقرار وان تطلب الامر التضحية واتخاذ قرارات صعبة لا سيما وان الارضية الاجتماعية في هذا البلد القائمة على التسامح يمكن ان تصب وتعزز هذا الاتجاه فضلا عن ذلك لم تشكل حدة الصراعات العِرقية والسياسية في الواقع الإفريقي والتي ترتبط بمطالب المساواة بين الجماعات العِرقية المختلفة في عملية توزيع الثروة والسلطة جزءًا من الواقع السياسي التنزاني وهذه العوامل مجتمعة يمكن ان تكون ارضية صالحة لاستدامة مشروع التنمية والتحديث في هذا البلد ، ففي عام ١٩٩٥ تبنّت تنزانيا التعددية السياسية، وفتحت المجال لتشكيل الأحزاب السياسية وابدت (حوالي ١٤ حزباً)، رغبة في الانفتاح السياسي وتبني التعددية، لكن خصوصية الوضع في تنزانيا، وإفريقيا

(١) حفيظة طالب ، مصدر سابق ، ص ٧٦.

(16)FOC, OP.Cit.,p 11.

عموماً، من حيث البنى التقليدية السياسية والاقتصادية، ساهم في استمرار نظام سياسي يهيمن عليه «حزب واحد» مع وجود معارضة ضعيفة ومجزأة. [١]

لقد ظهرت تعددية حزبية وسياسية شكلية فقط، على اعتبار أنّ هناك حزب فاز بمختلف الانتخابات منذ اعتماد نظام التعددية ، فأصبحت الاستحقاقات الرئاسية تُجرى من خلال المنافسة بين مرشحي الأحزاب، ووفق نفس نظام الفترة الأحادية «نظام الفائز الأول»، أما على المستوى التشريعي فإنّ المنافسة على المستوى الوطني والمحلي، في إقليم زنجبار، أصبحت تتم وفق نمط النظام الانتخابي المختلط المعروف بالنظام المختلط المرتبط، الذي خضع للتعديل عدة مرّات حول عدد المقاعد ونِسب تمثيل المرأة [٢]

اولا – مرحلة التعددية الحزبية

أجريت سنة ١٩٩٢ تعديلات دستورية سمحت بعودة التعددية الحزبية فنشأت عدة أحزاب معارضة للحزب الحاكم، إلا أن هذا الحزب ظل مسيطرا على السلطة، فمنه يأتي الرئيس دائما، ويحصل على الأغلبية في البرلمان وتأت منه الحكومة، إلا أن هيمنته على المشهد السياسي بدأت في التآكل بشكل تدريجي ، ويتضح من خلال نتائج الانتخابات التعددية التي جرت في تنزانيا منذ ١٩٩٥ حتى ٢٠١٥ لنستخلص دلالاتها في المشهد السياسي ككل، وذلك في محاولة لتفسير التطور الذي سبق الإشارة، إلى أنه يضع التجربة التنزانية على مفترق طرق. [٣]

بالنسبة لانتخابات الرئاسة، في فترة الحزب الواحد كان الحزب يرشح رئيسا ودائما ما كان يفوز بالتزكية، ثم يعرض المرشح للاستفتاء العام، وفي فترة التعددية الحزبية كانت ولازالت المنافسة بين مرشحي الأحزاب على الرئاسة بنظام الفائز الأول ، اما للانتخابات التشريعية، في فترة الحزب الواحد كان مرشحو الحزب يتنافسون على المقاعد طبقا لنظام الفائز الأول، وفي فترة التعددية الحزبية كانت ولازالت المنافسة بين مرشحي الأحزاب على المستوى الوطني وعلى المستوى الإقليمي في زنجبار وعلى مستوى جميع المحليات، وفقا لأحد أنماط النظام الانتخابي المختلطة والمعروف (بالمختلط

(١) جوزيف رامز امين ، النظام السياسي في تنزانيا منذ ١٩٩٢،اطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٩، ص ص ٦٤-٨١.

(٢) صباح مهدي رميض ، فلاح خلف كاظم ،التنمية في جمهورية تنزانيا المتحدة ، مجلة دراسات افريقية ، مجلد ٢، عدد١٥، ٢٠٢٤، ص ١٨١-١٨٢.

(٣) سارة حسين لفته ، مصدر سابق ، ص ٣٥-٣٧.

المرتبط) وقد خضع ذلك النمط للتعديل عدة مرات من حيث عدد مقاعد البرلمان، ونسبة تمثيل المرأة، وحدود بعض الدوائر الانتخابية. (١)

وفقا للجزء الأغلب من هذا النمط يستخدم نمط الفائز الأول أي من يحصل على أكثر الأصوات يفوز بالمقعد، ويجرى التنافس وفقا لهذا النمط بين الأحزاب فقط، بحيث يقدم كل حزب مرشحيه بشكل فردى أيا كان نوعهم، وذلك في دوائر انتخابية غالبا ما توافق التقسيمات الإدارية المحلية، وللناخب في هذه الحالة صوتا واحدا يدلي به بشكل حاسم أي لشخص واحد ولمرة واحدة ، ففي تنجانيقا البر الرئيسي يجرى انتخاب ٢٦٤ نائبا، ويضاف لهؤلاء ١٠ نواب يعينهم الرئيس، و٥ نواب ينتخبهم مجلس نواب إقليم زنجبار من بين أعضائه، والنائب العام بحكم وظيفته، ومتحدث رسمي، فيصبح المجموع ٢٨١، وفي زنجبار يجرى انتخاب ٥٠ نائبا، ويضاف لهؤلاء النواب ١٠ نواب يعينهم الرئيس، والنائب العام بحكم وظيفته، ومتحدث رسمي، فيصبح المجموع ٦٢ نائبا.(٢)

ووفقا للجزء النسبي من هذا النمط، فعلى المستوى الوطني (البر الرئيسي) يتم إضافة عدد من المقاعد يعادل نسبة ٤٠% من الـ (٢٨١) نائبا أي (١١٣) عضوا من النساء فيصبح البرلمان مكون من (٢٨١ + ١١٣= ٣٩٤) نائبا، أما في إقليم زنجبار فيضاف ٢٠ عضوا من النساء فيصبح برلمان زنجبار مكون من (٦٢ + ٢٠= ٨٢) نائبا ، ويتم توزيع المقاعد الإضافية على المستوى الوطني على الأحزاب التي حصل كل منها على ٥% من إجمالي الأصوات الصحيحة، أما في زنجبار فيتم توزيع المقاعد الإضافية على الأحزاب التي حصل كل منها على نسبة ١٠% من مقاعد البرلمان ، أما عن كيفية التوزيع، فيقدم كل حزب من هؤلاء قائمة مرشحات نسائية. ويتم منح كل حزب نسبة من المقاعد تعادل نسبته من إجمالي الأصوات الصحيحة، ويتم شغل المقاعد الإضافية الممنوحة للحزب بأولوية ترتيب القائمة أثناء تقديمها للجنة الانتخابات.(٣)

ثانيا : النظام الانتخابي الديمقراطي

سياسة التعددية الحزبية في تنزانيا تم إدخالها في ١ تموز ١٩٩٢ بعد توصيات لجنة نيالالي بعد ما يقرب من ثلاثين عاما من سياسة دولة حزبية واحدة، فإن التطور وإعادة إدخال سياسات التعددية الحزبية لم تكن تلقائية ولا حتمية، إذ ساهمت عوامل داخلية وخارجية في هذا الواقع، وتم إنشاء ١٧

(١) سعيد إسماعيل ندا، مصدر سابق ، ص٨١.

)2 (Weinstein, L. "The Politics of Government Expenditures in Tanzania: 1999- 2007" A Paper Presented at WGAPE, Pomona College, April 30 - May 1(2010).

)3 (Norman, A.S. "The Strength of Political Parties in Tanzania: a Focus on Local Government Councilor's By-Elections" , African Journal of History and Culture (AJHC) 1 (3): (2009), p 44-53.

حزبا سياسيا مسجلا بالكامل بما في ذلك الحزب الحاكم، (شاما تشا مابيندوزي). لاسيما أتخذ ٦٠ حزباً سياسياً أشكالاً من طلبات التسجيل المؤقت لكن ٤٥ حزباً فقط حصلوا على التسجيل المؤقت، من بين هؤلاء فقط ١٣ حزب مؤهلاً للتسجيل الكامل بعد عملية فحص صارمة، ومع ذلك اكتسب (شاما تشا مابيندوزي) تلقائيا بالكامل تحت التسجيل ترتيبات استثنائية، وتم تسجيل ستة أحزاب أخرى بحلول يناير – كانون الثاني ١٩٩٣، وطرفان بحلول فبراير – شباط ١٩٩٣ ، وثلاثة أحزاب بحلول ابريل– نيسان ١٩٩٣ ، وطرف واحد في نوفمبر – تشرين الثاني ١٩٩٣ وهكذا بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٤، تمكنت أربعة أحزاب فقط من تأمين التسجيل الكامل وهم (شاما تشا مابيندوزي) والجبهة المدنية المتحدة وحزب الديمقراطية والتقدم وحزب العمل التنزاني. [١]

وضعت اللجنة الانتخابية الوطنية في تنزانيا قواعد ولوائح لتسجيل الأحزاب السياسية بما في ذلك المرحلة الأولى والثانية من التسجيل، إذ تتضمن المرحلة الأولى تقديم طلب من عضو مؤسس ودستور للحزب وتتضمن المرحلة الثانية استيفاء الشروط الاتية في غضون ١٨٠ يوما:

١. إثبات لما لا يقل عن ٢٠٠ عضو حزبي مؤهل للتصويت من عشر مناطق على الأقل في البلاد اثنتان منها يجب أن تكونا مناطق في بيمبا وزنجبار.

٢. أسماء القادة الوطنيين للحزب القادمين من زنجبار والبر الرئيسي لتنزانيا.

٣. تقديم مكان المقر الرئيسي للحزب لمسجل الأحزاب السياسية. [٢]

مما أدى الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام متعددة الأحزاب ظهور المشاعر العرقية والدينية خلال الحملات الانتخابية. وفي العام ١٩٩٥ تبنت تنزانيا التعددية الحزبية السياسية وفتحت المجال لتشكيل الأحزاب السياسية. إذ تولى الدين دورا سياسيا واضحا للعيان في تنزانيا بدءا من الانتقال إلى نظام متعدد الأحزاب إذ حاولت الجماعات الدينية الموجودة والناشئة حديثا اكتساب نفوذ سياسي، لاسيما أن بعض الأحزاب السياسية تعتمد على النداءات الإقليمية للمشاعر العرقية والدينية لدعم الانتخابات. فضلا عن أن إدخال نظام التعددية الحزبية يعتقد الكثيرون أن التأثيرات السياسية والموارد الاقتصادية كانت منحرفة وغير متوازنة، وغير موزعة بشكل متساوي، لكن خصوصية الوضع في تنزانيا وإفريقيا عموماً من حيث البنى التقليدية السياسية والاقتصادية ساهم في استمرار نظام سياسي

)1 (Chaligha A. Electoral Systems in democracies in REDET Reader, Civics: A Tanzania Reader, (2001), p. 21-53.
)2 (ESAUR P. "The Road to Democracy" Tema Publishers Company Limited, Dar es Salaam, (1998), p.10.

يهيمن عليه حزب واحد مع وجود معارضة، ولذلك ظهرت تعددية حزبية وسياسية شكلية فقط، على اعتبار أن هناك حزب فاز بمختلف الانتخابات منذ اعتماد نظام التعددية.(١)

التوصيات

١-تعزيز الممارسة الديمقراطية التعددية ضرورة مواصلة دعم نظام التعددية الحزبية في تنزانيا، وتوفير بيئة سياسية تضمن التنافس العادل بين الأحزاب، بما يعزز من استقرار التجربة الديمقراطية .

٢-ضمان نزاهة واستقلالية المؤسسات الانتخابية أهمية تطوير الإطار القانوني والإداري للانتخابات، وضمان استقلال لجنة الانتخابات الوطنية، بما يضمن الشفافية والنزاهة في العمليات الانتخابية .

٣-نشر الوعي الديمقراطي تشجيع برامج التثقيف السياسي لتعزيز وعي المواطنين بحقوقهم وواجباتهم، وإشراكهم بشكل فعّال في الحياة السياسية .

٤-دعم المجتمع المدني والإعلام الحر توفير بيئة قانونية وإدارية داعمة لعمل منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، باعتبارها أدوات رقابة ومساءلة مهمة في النظام الديمقراطي .

٥-تعزيز المشاركة السياسية للمرأة والشباب وضع سياسات تشجع على تمثيل أوسع للمرأة والشباب في الحياة السياسية والحزبية، لضمان شمولية العملية الديمقراطية .

٦-تقييم التجربة الديمقراطية باستمرار ضرورة إجراء مراجعات دورية للتجربة الديمقراطية في ضوء المتغيرات السياسية والاجتماعية، لضمان تطورها بما يخدم المصلحة العامة .

٧-الاستفادة من التجربة التنزانية إفريقيًا تشجيع الدول الإفريقية الأخرى على دراسة تجربة تنزانيا كنموذج انتقالي سلمي نحو الديمقراطية، يمكن الاستفادة منه وتكييفه حسب الخصوصيات المحلية .

٨-دعم الدراسات البحثية عن المجتمعات الافريقية وتعزيز التواصل من اجل تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب الديمقراطية في الدول ذات التعدديات العرقية والدينية والمذهبية .

المصادر

١-سارة حسين لفته ، النظام السياسي في تنزانيا دراسة عوامل الاستمرار والاستقرار بعد عام ٢٠١٥، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٢٢.

)1 (Luanda, N. “Christianity and Islam Contending for the Throne on Mainland Tanzania” in L. Laakso and A. Olukoshi (eds.) Challenges to the Nation-State in Africa, Helsinki: University of Helsinki, (1996), p20.

٢-عثمان حنظل حسين ، الديمقراطية والتنوع المجتمعي في القارة الافريقية – تنزانيا انوذجا ، مجلة كلية الامام الكاظم (ع) ، العراق ، مجلد ٧ ، عدد ٣، ٢٠٢٣.

٣-حفيظة طالب، تنزانيا نموذجا للاندماج المجتمعي في افريقيا: الاستراتيجيات والتحديات، المنتدى الإسلامي، العدد ٣٥، الشارقة، ٢٠١٨.

٤- محمد عاشور مهدي، دليل الدول الافريقية: مشروع دعم التكامل الأفريقي، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٧.

٥- سعيد اسماعيل ندا ، بعد انتخابات ٢٠١٥ : مستقبل التجربة الديمقراطية في تنزانيا ، مجلة افاق افريقية ، مجلد ١٣، عدد٤٤، القاهرة ، ٢٠١٦.

٦-عبد السلام ابراهيم بغدادي ، النظام السياسي لجمهورية تنزانيا الاتحادية ١٩٦٤-١٩٨٥،معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، بغداد ، ١٩٨٦.

٧- محمود شاكر، التاريخ الإسلامي – التاريخ المعاصر شرق افريقيا، دار الكتب الاسلامي ، بيروت ، ١٩٩٧.

٨-دستور جمهورية تنزانيا المتحدة المعدل ، المادة ٣ ، لعام ١٩٧٧.

٩- سالم عبدالله فلاح ، جوليوس نيريري مناضل وحكيم افريقي ١٩٢٢-١٩٩٩م، مجلة العلوم الانسانية ، كلية الاداب ، جامعة بنغازي ، عدد ٣٠، ٢٠١٧.

١٠-علي جبريل الكتبي، تنزانيا في افريقيا: نموذج للاستقرار السياسي والتعايش الديني، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥.

١١-جوزيف رامز امين ، النظام السياسي في تنزانيا منذ ١٩٩٢،اطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٩.

١٢-صباح مهدي رميض ، فلاح خلف كاظم ،التنمية في جمهورية تنزانيا المتحدة ، مجلة دراسات افريقية ، مجلد ٢، عدد١٥، ٢٠٢٤.

1- Karume, S. et al, Dilemmas of Political Transition: Towards Institutionalization of Multiparty Democracy in Tanzania, Johannesburg (2004).

2- FCO,British High Commission, Department of East African, Tanzania – Internal Political, 31/4420, 17 December 1984.

3- FCO,British High Commission, Department of East African, Tanzania – Internal Political, 31/6626, 17 December 1991, P3.

4- Weinstein, L. "The Politics of Government Expenditures in Tanzania: 1999- 2007" A Paper Presented at WGAPE, Pomona College, April 30 - May 1(2010).

5- Norman, A.S. "The Strength of Political Parties in Tanzania: a Focus on Local Government Councilor's By-Elections" , African Journal of History and Culture (AJHC) 1 (3): (2009).

6- Chaligha A. Electoral Systems in democracies in REDET Reader, Civics: A Tanzania Reader, (2001).

7- ESAUR P. "The Road to Democracy" Tema Publishers Company Limited, Dar es Salaam, (1998).

8- Luanda, N. "Christianity and Islam Contending for the Throne on Mainland Tanzania" in L. Laakso and A. Olukoshi (eds.) Challenges to the Nation-State in Africa, Helsinki: University of Helsinki, (1996).